فيها سنة ايضا في الطهارتين وقيل سنة في الوضوء واجبة في الغسل
اذا لم يكن صياما لقوله صلى الله عليه وسلم بالغ في المضمضة والاستنشاق
وهي في المضمضة بالغرغرة وفي الاستنشاق بالاستنشاق كذا في
الكافي قوله ومسح الاذنين اي سنة هما مع الراس لا بماء جديد
خلافا للشافعي اما قوله عليه الصلاة والسلام الاذنان من الراس
والمراد بيان الحكم دون الخلقة لانه عليه الصلاة والسلام لم يبعث
لبيان الخلقة قال الامام بدر الدين الراس من الحلقوم الى فوق الا ان الله
تعالى بعض الراس في حق الاحكام فجعل وظيفة الوجه منه الغسل ووظيفة
الراس بعد الوجه المسح فاشتبه ان الاذنين وظيفتهما المسح او
الغسل فبين صلى الله عليه وسلم وقال الاذنان من الراس تنبيها ان
وظيفتهما المسح لا الغسل وان قتل لو كانا من الراس وجب ان يثوب
المسح عليهما من مسح الراس قلنا انما كان يثوب لان فرضية مسح الراس ثابت
بالكتاب وكون الاذنان من الراس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى ما
يثبت بالكتاب بما ثبت بخبر الواحد كفرضية التوجه الى الكعبة
فلا يتأدى بالتوجه الى الحطيم وان كان من البيت بخبر الواحد
قوله وتخليل اللحية اي سنة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ
اخذ كفا من ماء ادخله تحت حنكه وخلل به لحيته وقال هكذا امرني
ربي عز وجل رواه انس بن مالك رضي الله عنهما في سنن ابي
داود وقيل هو سنة عند ابي يوسف جائز عندها كذا في
الهداية اي لا يبدع فاعله كما يبدع ما مسح الحلقوم كذا في النهاية
وذكر صاحب المجمع انه سنة عند ابي يوسف فضيلة عندهما وذكر في

المستصفى

المستصفى ناقلا عن فخر الاسلام انه يستحب عند ابي حنيفة سنة
عندهما الا ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان السنة لاكمال الفرض في محله
وداخل اللحية ليس بمحل لاقامة فرض الغسل فلا يكون التخليل كمالا فلا
يكون سنة فيحمل ما روي عن الاستحباب وكيفيته ان يخلل من حيث
الاسفل الى فوق كذا نقل عن شمس الائمة الاوزجندي قوله
بالاصابع اي وتخليل اصابع اليدين والرجلين سنة ايضا لقوله
صلى الله عليه وسلم خللوا اصابعكم كي لا يخللها نار جهنم وكان ينبغي
ان تكون فرضا او واجبا نظرا الى الامر لانه يقارب عن افادة الفرض
لما انه من اخبار الاحاد ولا مدخل للوجوب في الوضوء لما قلنا من
اول هذا الفصل ويتعين السنة ولان التخليل اكمال الفرض الغسل
في محله اذ ما بين الاصابع من جزء الرجل واليد ايصال الماء الى كل
الاجزاء فرض فتكون المبالغة في الايصال تكميلا له فتكون سنة
وبهذا عرفت انه انما يكون سنة بعد وصول الماء حتى يكون
اكمالا اما قبل وصول الماء انما يكون وضوءا والوعيد المذكور في الحديث
متعلق بترك ايصال الماء قوله وتسن الاعضاء المغروضة في المرة
الثالثة وانما قيد بالغسل احترازا عن مسح الراس فان تكراره
بالمياه المتحاذية بدعة عندنا وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
في تعريب الرواية انه سنة ذكره في المرغيناني وانما قيد بالمرة
الثالثة احترازا عن المرة الاولى والثانية فان الاولى فرض
والثانية على راي المصنف اعلم ان العلماء رضي الله تعالى عنهم
اختلفوا في هذه المسئلة فقيل كل غسل عضو مما يغسل مرة واحدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)